«المرجحون الثمانية» لم يصوتوا للفيدرالية «حاف» بل «للحباشات» الطائفية معها:

قراءة هادئة في مبررات حميد مجيد وصفية السهيل وغيرهما!

علاء اللامي *

■ بعد أن فعل المرجحون الثمانية فعلتهم وساهموا في تمرير قانون تشكيل الأقاليم بالشكل الذي مُرِّرَ فيه، وإزاء ردة الفعل الشاملة والرافضة والمستنكرة لهذه الكارثة الحقيقية التي ارتكبها نفر من السياسيين المحسوبين أو الذين ينسبون أنفسهم إلى اليسار واللبرالية والوطنية، دعونا نناقش ما طرحه بعضهم لاحقا من مبررات أو حجج لإقدامهم على كسر الإجماع الوطني المناوئ للطائفية وتصويتهم لصالح ذلك القانون المشؤوم وسنبدأ بجرد سريع لحجج ومبررات المرجحين ومَن ماثلهم في الموقف:

ـ في لقاء صحافي وبعد أن يذكّرنا بأن النصاب لم يكتمل بفارق صوت واحد بل بثلاثة أصوات ـ يا للكرم ! ـ يعلن حميد مجيد «الشيوعي» والعضو السابق في مجلس الحكم الذي شكله الحاكم الأمريكي بريمر، أنه لم يصوت لصالح التقسيم أو الطائفية بل للفيدرالية التي آمن بها طوال حياته وأنه لن يخون قناعاته وثوابته ..

ـ وفي توجيهات داخلية لاحدى الجهات السياسية العراقية المؤيدة لهذا القانون وإزاء حملة الاستياء والسخط المتنامية في داخل الحزب المذكور يرد التبرير التالي: نحن لم نصوت لصالح فيدرالية طائفية بل صوتنا لصالح قانون عام للفيدرالية ..وينصح التعميم الأعضاء في قاعدته بعدم التسرع والنظر إلى الموضوع بروية واتزان وموضوعية ..

ـ رئيس مجلس النواب محمود المشهداني الذي تحول إلى ملكي أكثر من الملك في طرفة عين انقلب على موقف كتلته التوافق، قال مبررا قانون الأقاليم الطائفية بأن القانون ليس تقسيميا أو طائفيا بل هو كناية عن رسم مخطط لدار لم تبنَ بعد ..

ـ صفية السهيل كانت أكثر وضوحا حين وضعت إصبعها على الجرح فقالت في بيان حاد أصدرته. «ولم تتفق القائمة العراقية الوطنية أيضا على موقف رافض لقانون آلية تشكيل الأقاليم الأخير. وان رفضنا لأقاليم ذات صبغة طائفية لا يدفع باتجاه معارضة قانون آلية تشكيل الأقاليم. إن الفدرالية وآلية تشكيلها وفق القانون الذي أقر مؤخرا لا تعني أبدا تقسيم العراق، فهناك خطوات كثيرة سيمر بها تطبيق هذا القانون، فهو أولا مؤجل إلى ما بعد سنة ونصف وهو متروك إلى أبناء المحافظات، فهم أصحاب القرار الفصل فيه وفي تطبيقاته، وليس ضروريا ان تكون الأقاليم الناشئة وفق هذا القانون اقاليم ذات صبغة طائفية». وباختصار شديد، وبغض النظر عن الكلام المحتدم الذي ورد في بيان السيدة السهيل الذي بلغ درجة اتهام من يخالفون رأيها بأنهم نتاج تربية نظام صدام وإنهم ذوو نظرة ضيقة ... الخ، باختصار شديد فالسيدة السهيل، ولأنها قد تكون شعرت بفداحة ما فعلت، صرحت بأنها وإنْ صوتت لصالح هذا القانون ولكنها ترفض الفيدرالية الطائفية وتطرح بعض المبررات لذلك ..

ـ وفي ذات السياق كتب مهدي الحافظ مقالة نشرتها جريدة «الحياة» وهي تدخل ضمن المواقف والتصريحات التي دأب على إطلاقها، جميع الأشخاص الذين وجهت لهم التهمة، باعتبارهم «المرجحين» الذين لولا حضورهم لما أمكن لقانون «الفيدرالية» المشؤوم، ان يقر في ما يسمى » البرلمان» العراقي، وقد بادر كاتب المقالة مسرعا إلى كتابة تلك المقالة، متخذا مثل الآخرين، من «أصحابه» المتهمين بالتفريط بوحدة العراق، وجهة التخفيف من اثر ما اقدموا عليه، مع انهم جميعا، لم يتمكنوا من إقناع أحد بان ما قد فعلوه كان مجرد قناعة، وانهم لم يقعوا ضحية الانتهازية السياسية، والرضوخ الأعمى لإرادة الآخرين، بدليل انهم قد خرجوا على «التحالف» الذي هم أعضاء فيه، ولم يبالوا، تلبية لنداء أو أوامر القوى الكردية، بأية اتفاقات أو التزامات تحالفية، وهم غير معروفين بالتهور، ويجب ان نقر لهم بانهم ليسوا معروفين باتخاذ المواقف المتقلبة، طبعا كنا نتمنى لو ان موقفهم المشؤوم والمخزي، كان على الأقل، ينطوي على شيء من الشجاعة، أو الاستقلالية التي كانوا وما زالوا يفتقدونها، ولا يبدو انهم سيعرفونها يوما..الغريب في المقالة الماثلة هنا، انه ينم عن اقتناع صاحبه الكامل والمطلق، بان موقعه صائب وصحيح وشرعي، انه لا تداخله أية شكوك مهما كانت، حول إجمالي مسيرتهم التي أخذت البلاد نحو الخراب الكامل، وهو لا يتورع عن محاولة إقناعنا، بان برلمانهم سليم التمثيل، ويمارس مهماته بما يتفق ومصالح الشعب والوطن، لهذا يسعى هو إلى تبصيرنا بما يسميها الاستحقاقات النيابية، و لا ينسى وهو في هذه الحالة ان يرتكب أسوأ التناقضات، فمن طرف خفي، ها هو يعترف بما يسميه الأوضاع التي تمر بها البلاد!! لكنه يبادر عند هذه النقطة إلى تجهيل الفاعل والفعل، ولا نسمع منه بناء عليه، أي شيء عن تطبيقاته هو وأصحابه «الموقعين» على قانون الجريمة، لمسألة الحرص على مصلحة البلاد، فكيف طبق هؤلاء اليوم حرصهم العجيب؟ وكيف ساهموا يا ترى في إبعاد المخاطر وتقليل سيل الدماء والخراب؟ الجميع يعلم ان القانون قد ساعد على تأجيج الأجواء المحتقنة والمتوترة، لا بل المشتعلة وصب عليها ما جعلها تلتهب، ومن هذه الزاوية، كان على الدكتور «الخبير النفطي» ان يحاكم فعلته وتصرفه المباع على حساب وحدة العراق.

فالمواقف والإجراءات لا تقاس بمعناها ونصوصها، والتوقيت ـ ونحن نتحدث مع ماركسي قديم ـ أمر حاسم، وهو الذي يقرر في الكثير من الحالات، موقع هذا التصرف أو ذاك، ويسبغ عليه دلالته وقيمته، فهل حسب السيد الحافظ، وبقية أصحابه حساب اللحظة، وقدروا معنى قرارهم وهم يقدمون عليه في أوج تفاقم الاحتراب الطائفي المصنوع من قبل حلفائهم الأمريكيين، وقوى الظلام والطائفية السوداء، وهل يمكنهم في ظل الاحتقان السائد في العالم العربي، بفعل مخططات التقسيم والتفتيت المتصاعدة، والمخيمة اليوم على سماء المنطقة، ان يعلمونا عن أي معنى يمكن ان يعطيه الناس، لموقف مثل موقفهم الحالي؟، الغريب ان السيد كاتب المقالة، يحاجج بمنطق إداري، وإجرائي بحت، وهو يعتقد ان ما يقوله يصلح كحجة للنقاش، أي نقاش.

أهم ما في المقالة، انها تصدر عن تهافت في المنطق، وتهافت في المحاجه، وتهافت في الضمير الوطني لا مثيل له، واكثر ما يثير الغيظ في المقال، هو هذا المنطق المكتبي البارد، وهذا الابتعاد عن أي انفعال وعن أية حرقة، وهذا والعياذ بالله أسوأ ما يمكن ان يتحلى به شخص، معني بالشأن العام، وليس شخصا يتحمل مسؤولية، ويمكن ان يقرر شيئا، يخص مصير ومستقبل بلاد عظيمة وشعب مثل الشعب العراقي. لا نتحدث طبعا عن الهدوء الحكيم، ولا عن ضبط الأعصاب، الذي يمكن ان يجعل المرء يبدو مثل كرة الثلج، كما وصف نهرو «لينين» قائلا: «انه كرة من الثلج في داخلها جمرة متقدة».

طبعا سنقرأ في المقال شيئا من «التعالم» المعتاد والفارغ، لا بل السخيف، لا عن «الفيدرالية»، وعن أهميتها في تقوية أساس عمل الدولة، وتلبية المصالح الوطنية، والأمر على هذا الصعيد، لا يستحق التعليق، فليس النقاش الدائر اليوم، منصب على حرفية القرار، أو القانون الذي جرى التوقيع عليه، وموضوع «الفيدرالية» الذي يلقي علينا هؤلاء كل يوم «محاضرات» حوله، موجود في الكتب، ويدرس في المعاهد والأكاديميات، في حين نحن اليوم بصدد شجرة الحياة الخضراء، بعيدا عن رمادية ورماد النظريات، ولهؤلاء ان يذكروا بسويسرا وألمانيا والهند، كما يشاؤون، وحيث يشاؤون، نحن اليوم نتحدث عن العراق المحتل الملتهب، والمعرض للذهاب إلى كارثة الحرب الأهلية، لقد تحدث لنا هؤلاء يوما، عن «الديمقراطية» التي تأتي على ظهور الدبابات، وها هم يغوصون، والبلاد تغوص معهم وعلى أيديهم، منذ ثلاث سنوات، في الطاحونة الدموية، ومع ذلك هم يواصلون الحديث عن الديموقراطية، وعن «الفيدرالية»، ولا يستحون كلما عارضهم معارض، مذكرا إياهم بالواقع لا بالأوهام، من ان يرفعوا بوجهه الراية الحمراء، صائحين: انها موجودة في سويسرا وألمانيا والهند ..! عجبي!

وللرد على هذه الحجج الأخرى التي جردناها نقول:

ـ ذكّرنا حميد مجيد أو أحد المرجحين من زملائه بأن الفارق في نصاب الحضور لم يكن صوتا واحدا كما كتبنا في مناسبة سابقة نقلا عن وسائل الإعلام بل ثلاثة أصوات فالحاضرون كانوا 140 وليس 138 .. ونقول شكرا لهذا التوضيح الذي لا ندري ما وجه العبقرية والذكاء في إيراده ..وأي فرق «موضوعي» أو بهلواني يمكن اقتناصه من التمييز بين صوت واحد أو ثلاثة أصوات في برلمان منقسم على نفسه إلى نصفين تقريبا ..

ـ أما بالنسبة لقوله إنه كان مع الفيدرالية طوال عمره «السياسي طبعا» فالمعروف أن الحزب الشيوعي لم يكن يتبنى الفيدرالية «الدولة الاتحادية» قبلا بل كان يتبنى الحكم الذاتي منذ تأسيسه في سنة 1934 أو ما بعد تأسيسه بسنوات وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي. فالدقة هنا مطلوبة وليس في الفرق بين الصوت الواحد والثلاثة أصوات كما نعتقد ...وعلى هذا فليس دقيقا قول حميد مجيد أنه كان يتبنى الدولة الاتحادية التي يطلق عليها المقابل الأجنبي والكردي دائما «الفيدرالية» طوال عمره ..مع ان الأعمار السياسية وغير السياسية بيد الله! أما قوله بأنه يريد أن يبقى وفيا لمبدأ «الفيدرالية» فمعه كل الحق بذلك، ولعله سيفاجأ من قول «العبد لله فقط» يتبنى وبكل إخلاص الدولة الاتحادية «الفيدرالية» ويقر، وربما أكثر منه، بحق الأمة الكردية المجزأة في تقرير المصير ولكن ليس بحق المليشيات الكردية التي يشرف على تدريبها وتجهيزها خبراء الموساد الصهيوني في تدمير العراق وشعبه، ولكن، وقبل هذا وذاك، عن أي دولة اتحادية «فيدرالية» يجري الحديث؟

ـ يقول المرجحون الثمانية أو من نطق منهم ما معناه : أنهم لم يصوتوا لقانون الأقاليم الطائفية بل لقانون عام لتشكيل أقاليم عامة .. والسؤال الذي يفضح هذه اللعبة غير النزيهة هو: هل تم التصويت على قانون يمنع وبشكل قاطع إقامة وتشكيل إقليم بين عدة محافظات لا يجمع بينها سوى الرابط الطائفي أم ترك الأمر دون ضوابط؟ لقد ترك الأمر دون ضوابط وانعدام الضوابط يعني الإباحة وفق المقولة الدستورية الشهيرة.

ـ والسؤال الآخر الذي نوجهه إلى المرجحين: هل كان القانون الذي تم تمريره يشترط اعتبار كل محافظة إقليما بمعنى تبني صيغة لا اعتراض عليها للفيدرالية اللامركزية أم أنه ترك عدد المحافظات دون تحديد من محافظة فما فوق، أو حتى بين إقليمين والفقرة الأخيرة قد تؤدي إلى خلط خطير بين الدولة المتحدة «الكونفدرالية» والتي تقوم بين وتتشكل من دولتين فأكثر كما هو الحال في مثال «الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر» في العهد الناصري وليس للدولة الاتحادية «الفيدرالية»...ثم إن هذه الصيغة «من محافظة فما فوق» هي التي تسمح بقيام وتشكيل نموذج الإقليم ذي التسع محافظات الطائفي الذي يرفع لواءه البرنامجي حزب الحكيم وحزب الحكيم فقط من بين كل الأحزاب العربية العراقية ويدعمه الحزبان القوميان الكرديان.

ـ وسؤال آخر: هل تم التصويت على قانون يشترط قيام دولة العراق الاتحادية من إقليمين على الأساس القومي أي بين إقليم عربي وآخر كردي .. وهذا أيضا نموذج لا اعتراض كبيرا وقاطعا عليه وقد طرحه قبل فترة رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري ثم «سكتت شهرزاد عن الكلام المباح» بعد تمرير القانون ..

ـ أما غضبة السيدة صفية السهيل فلم تكن مبررة البتة .. أولا لأنها في معرض دفاعها شتمت المختلفين معها بذات الشتائم التي اتهمتهم بارتكابها حيث اتهمتهم بمحاولة فرض آرائهم وبأنهم نتاج لتربية نظام صدام والواقع يقول العكس تماما فهي ومن معها من مرجحين هم الذين نجحوا في فرض قانونهم على الشعب العراقي وعلى نصف البرلمان تقريبا ولم يجنحوا إلى الحوار والمفاوضات والتوافق العام، وثانيا لأن مهمة السيدة السهيل في التوفيق أو المماهاة بين رفضها للطائفية وتصويتها لقانون لا يمنع بل على العكس يسمح ويشجع على تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم طائفية وعرقية وستكون مستحيلة أي محاولة للتوفيق أو المماهاة وأشبه بالرقص على سطح جهنم!

ـ أما كلام المشهداني عن (خطة لبناء دار لم تبن بعد ..) فهو كلام «يتكلم ساكت» كما يقول المثل السوداني، أي أنه خال من أي محمول .. فكل القوانين هي خطط ـ بهذا المعنى ـ لبناء دار، أما إذا شاء المشهداني إلى أن يطمئنا إلى أن الدار لم تبنَ بعد ولا مدعاة للقلق فالموجود الآن ليس إلا خطة فنقول له شكرا: لتطميناتك فالخوف يأتي أولا وأخيرا من رسم الخطة وتحويلها إلى قانون بحيث يصبح المساس بالدار الطائفية المشؤومة التي تنوي المشاركة في تشييدها خروجا على القانون وتمردا وإرهابا .. أما كلامك في «قناة الجزيرة» مؤخرا عن وجود اتفاق على القانون المذكور بين الفرقاء ومنهم المجلس الأعلى والكردستاني وغيرهم وبين جبهة «التوافق» التي تنتمي أنت إليها، وقد تراجع عنه «التوافقيون» في اللحظة الأخيرة، أما كلامك «الشجاع» هذا فممكن تصديقه جدا، إذ أن الرائحة الطائفية الكريهة التي شممناها في برنامج المحافظات التسع لحزب الحكيم سنجد ما يماثلها نتانة في البرامج والصفقات الطائفية السرية لجبهة «التوافق» ..

ـ وختاما، فقصارى القول هو أن المرجحين الثمانية لم يصوتوا في حقيقة الأمر على قانون عام ومحايد ولا علاقة له بالتقسيم الطائفي بل هم صوتوا له تحديدا ورفضوا أن يضعوا أي ضوابط أو محددات أو شروط تمنع من أن يكون كذلك .. ثم إن القول بأن القانون يسمح بقيام إقليم من محافظة فأكثر واشتراط التواصل الجغرافي وعدم الأخذ بالأساس اللغوي أو القومي والتاريخي، إن كل هذا يؤدي إلى تغليب الأساس الطائفي على سواه إلى درجة تكاد تجعل منه شرطا مسبقا ولكنه كامن كمون السم في الدسم ..وعلى هذا فإن من حق الأجيال العراقية القادمة أن تلعن هذا القانون المشؤوم الذي سيقسم العراق إلى ثلاثة أقاليم طائفية وعرقية وتلعن مَن صوت لصالحة أما الذين كسروا الإجماع المناوئ له ورجحوا تمريره من أعداء الطائفية «المزعومين» فسوف تخصهم الأجيال القادمة بحصة الأسد وربما قطيع أسود من نقمتها!

استدراك : فاتنا التعليق على حجة أخرى ساقها حميد مجيد في لقائه الصحافي وفيها يبرر حضوره ومن معه من المرجحين الذين انشقوا على موقف كتلتهم البرلمانية بالقول إن حضوره ومن معه أو عدم حضورهم لا يغير من الأمر شيئا فحتى لو قاطعوا الجلسة لتأجلت إلى موعد لاحق ثم تعقد بعد ذلك يحوز أصحاب «قانون الأقاليم» النصاب ويتم تمرير القانون ! عجبا .. ماذا يقصد الرفيق وكيف ولماذا؟ ومن أين علم بأن أصحاب القانون سيحوزون في موعد لاحق على النصاب؟ أيقصد بأنهم أنفسهم كانوا سيعودون في موعد لاحق إن قاطعوا الجلسة هذه المرة أم أن لديه معطيات بأن ثمة قائمة من المرجحين الاحتياط ستحل محله وتنال ما وعدوا بنيله إن حضروا؟ مهما تكن الإجابة سيذكر هذا التبرير المتذاكي بعض من سمعوه بمروية شعبية تقول: ضبط صاحب الغنم الراعي وهو يشوي أحد الخراف ويأكل منه بعد أن ذبحه وسلخه حين سأله: ويحك لم فعلت هذا وسرقت الخروف وشويته وأكلته؟ فقال الراعي «بثقة وموضوعية»: لو لم آكله أنا لأكله الذئب يا سيدي!

هامش : حاف، من اللهجة المصرية وتعني الطعام البسيط دون ملحقات أو غموس. والحباشات من اللهجة العراقية وتعني التوابل والمقبلات ..

* كاتب من العراق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com

من بيلين حتى ليبرمان!

زهير اندراوس*

هل يوجد يسار صهيوني في إسرائيل؟ او فلنحدد السؤال أكثر: هل باستطاعة الصهيوني أن يكون يساريا حسب المقاييس المتعارف عليها والمعمول بها عالميا؟ نسوق هذا السؤال في ظل تقهقر ما يسمى باليسار الصهيوني في البلاد واختفائه تقريبا عن المشهد السياسي والاجتماعي في إسرائيل.

اليسار حسب مفهومنا هو الذي يقوم بدعم الأقلية المضطهدة ضد الأكثرية الحاكمة والمتنفذة. هذا ما يحصل في جميع دول العالم، فعلى سبيل الذكر لا الحصر، ففي ألمانيا أقام اليسار حلفا مع الأقليات ويناضل إلى جانبهم من اجل الحصول على حقوقهم كاملة من الدولة، التي وصلوا إليها من دول مختلفة في منطقة الشرق الأوسط، كذلك الحال في كندا ودول أخرى، أما في إسرائيل فالوضع يختلف جوهريا: اليسار واليمين متفقان على أن الدولة العبرية هي دولة يهودية ديمقراطية، والخلاف الطاحن بينهما هو حول طابع الدولة اليهودية، وبالتالي عندما يطرح التجمع الوطني الديمقراطي مبدأ تحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها فانه يتحول بنظر الإسرائيليين من أقصى اليمين مرورا بالمركز إلى ما يسمى باليسار الصهيوني، يتحول إلى خطر يهدد الكيان الإسرائيلي. ويتطوع الكتاب في الصحافة الإسرائيلية إلى شن الهجوم تلو الهجوم على هذا الطرح، لأنه برأينا يضعهم أمام تحد، لا يتمكنون من مقاومته بالطرق المتبعة، ولا يمنحهم الفرصة لفتح باب النقاش الحضاري، كما هو متبع.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فان بقايا ما يسمى باليسار الإسرائيلي ما زالت تطالب بإقامة دولتين لشعبين، أي أن هذه القوى تؤيد منح الفلسطينيين دولة مستقلة، ولكن عندما تبدأ بالنقاش حول حدود الدولة، حول القدس الشرقية المحتلة فان الخلاف يتأجج مع «اليساريين»، وكأن موافقتهم على الدولة الفلسطينية هي منة منهم. الأنكى والأخطر من ذلك، أن اليسار الصهيوني، كما اليمين المتطرف، يرفض رفضا باتا الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن النكبة التي حلت بشعبنا في العام 1948، وبالتالي فان معارضة أركان هذا اليسار لمبدأ حق عودة اللاجئين هو تحصيل حاصل، فهل سمعتم عن حزب إسرائيلي يساري منذ إقامة الدولة وحتى اليوم يسلم بالحقيقة التاريخية بان الدولة أقيمت على أنقاض الشعب الفلسطيني، الذي هجر وشرد من أرضه؟ الجواب بطبيعة الحال سلبي. الإسرائيليون متفقون على رفض مبدأ العودة، ففي حين يعلن اليمين جهارة ذلك، فان اليسار يحاول الالتفاف على القضية، ويطرح الأفكار «الخلاقة» لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولكنه في نهاية المطاف يرفض هذا المبدأ، لأنه يعرف نفسه على انه وطني إسرائيلي، وبالتالي فان تحقيق العودة يهدد الدولة اليهودية التي يطمح إلى تحقيقها على ارض الواقع.

على صلة بما سلف، وخلافا لجميع القوى اليسارية في العالم، فان اليسار الإسرائيلي اخفق منذ إقامة هذه الدولة في التعامل مع أبناء الأقلية القومية العربية الفلسطينية في البلاد، فلم يحاول البتة التحالف معنا ومع قياداتنا، بل وصلت به الوقاحة إلى انتقاد القيادات العربية وتحميلها مسؤولية التمييز العنصري اللاحق بفلسطينيي هذه البلاد، متناسيا عن سبق الإصرار والترصد أن المسؤولية في دولة تزعم الديمقراطية تقع على الحكومة وعلى الأكثرية وليس على الأقلية. والمؤسف حقا، لا بل المخجل، أن هذا اليسار يستغل زيارة تواصل قام بها وفد من التجمع الوطني الديمقراطي إلى سورية ولبنان ليهاجم التجمع ورئيسه الدكتور عزمي بشارة، بادعاء أن هذه الزيارة تعود سلبا على الأقلية العربية في البلاد، وتمنح الفرصة لليمين لمعاقبة العرب عامة بسبب هذا التصرف غير المبرر، على حد زعمهم. ويواصل اليسار الإسرائيلي هجومه الأرعن على العرب في الداخل ويحاول تحريضهم على النواب العرب في الكنيست، مدعياً أنهم لا يفعلون شيئاً، اللهم الا السفر إلى دمشق والى بيروت والظهور من على شاشات الفضائيات العربية، ومعالجة الملف الفلسطيني فقط، وكأن هذا اليسار هو الذي انتخبهم. في الحقيقة هذه النظرة الاستعلائية والفوقية تؤكد نظريتنا بان اليسار الإسرائيلي يتعامل معنا وكأننا أولاده الشرعيون، يسدي لنا النصائح، ويحاول أن يجبرنا على تبني نظرياته والتفكير على نمطه.

في هذا السياق علينا أن نلفت عناية السادة في وسائل الإعلام العبرية على مختلف مشاربها بأنها تتجاهل أعمال النواب العرب لصالح جمهور الناخبين، والنائب العربي يتحول إلى قضية إعلامية عندما يدلي بتصريح يعبر فيه عن قناعاته السياسية ، أو يسافر إلى سورية للتواصل مع أبناء الأمة العربية، التي نفتخر بالانتماء إليها، والتواصل مع العالم العربي هو مكون أصيل من عملنا وباعتقادنا أن تكثيف التواصل يصب في مصلحتنا ويمنع إسرائيل من سلخنا عن أبناء جلدتنا وثقافتهم وحضارتهم.

على اليسار الإسرائيلي وزبانيته من العرب أن يكفوا عن الادعاء بان النواب العرب لا يفعلون شيئاً، أولاً لأنهم لم يصوتوا للأحزاب العربية، وثانياً، لأننا نرفض رفضا قاطعا أن يكون هذا اليسار المزعوم وصياً علينا. فيسار إسرائيل الصهيوني دعم الحرب العدوانية على لبنان، ولم نسمع أو نقرأ أو نشاهد أقطابه يعلنون رفضهم لهذه الحرب. أي أنهم دخلوا في إطار الإجماع القومي الصهيوني من الفاشي ليبرمان إلى الليبرالي بيلين.

خلاصة الكلام: اليسار الإسرائيلي أعلن عن وفاته الرسمية بعد العام 1982 عندما تظاهر نحو نصف مليون شخص في تل أبيب ضد مجزرة صبرا وشاتيلا، ومنذ ذلك اليوم تقهقر وغاب عن المشهد، وما زال التراجع سيد الموقف.

مشكلتنا مع اليسار الإسرائيلي، انه يقوم بإرشادنا من منطلق شعوره بالوصاية علينا ما هو الخطأ وما هو الصحيح، ولكن الطامة الكبرى انه لا يوجد يسار إسرائيلي، وعليه لا تبحثوا عنا ولا تتباحثوا معنا.

* رئيس تحرير صحيفة
«كل العرب» الصادرة في الناصرة

تساؤلات شبه مواطن حول جرائم الشرطة الاسرائيلية بحق الأقلية العربية

هشام نفاع*

■ حين كان مركز عدالة ـ المركز القانوني لحقوق الاقلية الفلسطينية في اسرائيل، يستعد للمؤتمر الصحافي (الاحد، 15 الجاري) واعلان تقريره بعنوان «المتهمون» حول القصورات الخطيرة لوحدة التحقيق مع الشرطة، في جرائم الاخيرة في تشرين الاول (اكتوبر) 2000، كانت هذه الشرطة تستكمل عملية «احباط» اعلامي للتقرير، وبغطاء تام من النيابة العامة.

تذكير: في الفترة الممتدة ما بين الاول حتى الثامن من تشرين الاول 2000 قُتل ثلاثة عشر شابا عربيا في المثلث والجليل برصاص قوات شرطة اسرائيل. جرى ذلك خلال النشاطات الاحتجاجية التي قام بها المواطنون العرب والاضراب العام الذي اعلنته لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في اسرائيل. وفي يوم 2000/11/8 تم تعيين لجنة تحقيق رسمية تراسها قاضي المحكمة العليا، ثيودور اور. اصدرت لجنة اور تقريرها في يوم 2003/9/1 ووجدت انه لم يكن هناك اي تبرير لاطلاق النار الذي ادى الى قتل الشبان العرب الثلاثة عشر. كما اكتشفت انه في تشرين الاول (اكتوبر) 2000 تم استخدام القناصة لتفريق المظاهرات وذلك للمرة الاولى منذ العام 1948 وان هذا الاستخدام، والذي ادى الى قتل وجرح مواطنين، كان مخالفا للقانون وبالطبع فهو غير مثبت في اوامر الشروع باطلاق النار. كذلك، اقرت لجنة اور ان اطلاق الرصاص المطاطي الذي ادى الى نتائج قاتلة قد نفذ هو ايضا بشكل مخالف لاوامر الشروع باطلاق النار. كذلك فقد تبين انه وفي كلّ واحدة من الحالات لم يتشكل خطر حقيقي يبرر اطلاق النار الذي ادى الى مقتل المواطنين. بناء على ذلك، امرت لجنة التحقيق الرسمية بان تقوم وحدة التحقيق مع الشرطة (تسمى «ماحش» وهي تابعة لوزارة القضاء) بفحص ملابسات القتل. لكن هذه الاخيرة لم توجه ولو تهمة واحدة في جرائم قتل الشبان العرب.

يكشف تقرير «المتهمون»، الذي اصدره مركز عدالة اواسط تشرين الاول (اكتوبر) الجاري، ان «ماحش» مشتبهة بالتواطؤ للتستر على جرائم قتل الشبان العرب. وهو يشير الى قيام وحدة التحقيق بالامتناع احيانا عن اجراء تحقيقات في حوادث القتل، او شرعنة اساليب قمع بشكل مناف للقانون والانظمة، خاصة فيما يتعلق باستقدام قناصة لقمع مظاهرات وقنص متظاهرين، وايضا اجراء تحقيقات شكلية مع ضباط كبار، خاصة مع قائد لواء الشمال في حينه اليك رون، وقائد شرطة المروج (شمال) في حينه موشيه فلدمان.

فيما يلي اريد طرح وتناول السؤال التالي، وبغير قليل من المغامرة: هل اختارت الشرطة موعد تقديم توصياتها بالتحقيق مع رئيس الدولة موشيه كتساف كي تحبط الصدى الاعلامي لتقرير «المتهمون»؟

هذا السؤال اشكالي. صحيح انه ليس بحوزتي ادلة عينية، فليس لدي اجهزة تحقيق بحجم ما تملكه (ماحش) وغيرها. لكن هناك التشكيك، وهو ضرورة مرافقة للبحث عما يقف خلف الصور الظاهرة. التشكيك كاداة للتفكيك. فالسؤال بحد ذاته هو اداة خطيرة، حتى لو تاخر الجواب/الاجوبة. مع ذلك، يمكن الاشارة الى بعض النقاط التي وان لن توفر جوابا واضحا، فستزيد من حدة وبالتالي خطورة السؤال المذكور. احدى اشكاليات هذا السؤال هو انه يفترض وجود سلوك تآمري، قامت الشرطة وفقا له بتحديد موعد تقديم توصياتها في قضية ذات وزن ضخم سيحتل بالتاكيد كل العناوين، بغية ابعاد الاضواء عن اكبر قضية تؤرقها: ملف تشرين الاول (اكتوبر) 2000 المفتوح. اعرف ان كل طرح يرتبط من قريب او بعيد بـ«نظرية المؤامرة»، يلاقي صعوبات من حيث جدية التعامل معه. لكن المشكلة انه يجري استغلال هذا المزاج لدحض حتى تلك الحالات التي تضم تشابكا في المصالح وتنسيقها والتواطؤ المستتر لدفعها، بين جهات تبدو متناقضة للوهلة الاولى. فمثلا، يفترض بالشرطة ان تخشى من مجرد ذكر اسم (ماحش). فهي الوحدة المفوضة بمراقبة مخالفات افراد الشرطة ومسؤوليها. وما اكثرها. ويفترض بـ ماحش ان تتشدد مع الشرطة، لان القانون يلزمها بكشف وفحص والتحقيق في كل مخالفة للشرطة. يبدو ان كل هذا صحيح طالما لا يتعلق الامر بملف تشرين الاول (اكتوبر) 2000، او بملفات عربية عموما. في هذه الحالة تتزايد الشبهات بوجود ما يتجاوز التنسيق بين الطرفين. لقد اسهب تقرير عدالة، وبدقة، في عرض وكشف علاقة التستر الاشكالية بين الطرفين في تقريره. ولن اتوسع في هذه المسالة كثيرا. ساطرح اسئلة حول السلوك الاعلامي للطرفين، وتوابعهما.

يوم السبت مساء، بدات مواقع الانترنت الاخبارية الاسرائيلية تعج بالاخبار عن نية الشرطة تقديم توصياتها بشان الشبهات التي تلف رئيس الدولة. لقد تفاوتت من حيث توجهاتها، لكنها كانت تضم تسريبات واسعة عما تحتويه التوصيات. كتاب التوصيات كان يفترض ان يقدم في اليوم التالي، الاحد، الى مدعي الدولة عران شندر. مع ذلك، فقد تم تسريب خطوطه العريضة والمثيرة قبل عقد الاجتماع. هذا النوع من الاجتماعات يسمى في العادة «اجتماع مغلق». اي انه لا يسمح لغير الجهات المشاركة فيه بحضوره. والحظر يشمل الاعلام وكل الجهات التي تملك مصلحة في الاطلاع عما يدور. وعادة ما تظل تفاصيله ومضامين الوثائق التي يتناولها طي التكتم. لكن ذلك الاجتماع المغلق بين الشرطة والنيابة كان استثنائيا، لانه تم مسبقا فتح ما سيُعرض فيه من مواد داخلية، على اتساع الرقعة الاعلامية بكافة اشكالها. وهكذا، ففي اليوم التالي احتلت المسالة العناوين.

تجب الاشارة الى ان قضية التوصية بمحاكمة رئيس دولة هي «بنط عريض» بالتاكيد. ليس هذا هو السؤال، بل انه بخصوص توقيت تقديم توصيات الشرطة، وتسريبها بشكل مخالف للمتبع نظاميا، بل حتى قبل الموعد الرسمي لتقديمها بيوم واحد. (تقديمها لا يعني نشرها علانية ايضا– يُنظر موقف القاضي حيشين فيما يلي). فتوقيت اخراج السلطات للمعلومات لا ياتي هكذا عبثا. لان احد مصادر قوة السلطة هو تحكمها بالمعلومة، وبالتالي استخدامها سواء عبر اخفائها او عبر كشفها. اختيار موعد وظروف كشف المعلومة يخضع للمصالح ويخدم المصالح. هذا ينطبق ايضا على اجهزة تطبيق القانون. فمن السذاجة الاعتقاد انها اجهزة «نظيفة» من السياسة. كسذاجة الاعتقاد ان الاقتصاد «غير سياسي».

مما يستحق الاشارة ايضا، هو ان مدعي الدولة شندر تولى بنفسه منصب مدير (ماحش) في تشرين الاول (اكتوبر) 2000، وهو يعتبر مسؤولا اساسيا عن قصورات التحقيق التي يفصلها تقرير عدالة، والذي عُرض في نفس يوم اجتماع شندر «المغلق» مع الشرطة. يا لمشيئة الصُدف: في نفس هذا اليوم، كان شندر والشرطة يُغرقان الاعلام بواحدة من اضخم القصص اعلامية. كما ذُكر، فالشبهة التي تثور هنا لا تقوم على دلائل ملموسة، بل على تساؤلات متصلة. احدها: ما هو وزن المصلحة المشتركة لشندر والشرطة في التعتيم على تقرير توجه سهامه اليهما بالذات، من ضمن آخرين، عبر فرض قضية بوزن قضية رئيس الدولة على الاجندة الاعلامية، وبالتالي، اقصاء تقرير عدالة بعيدا عن العناوين الى الصفحات الداخلية؟

احد الادعاءات هو ان سلوك الشرطة بتسويق توصياتها بكل تلك القوة لم يكن عفويا. اصلا هناك شك في انها تملك صلاحية لما فعلته. لننتبه لما يلي: بعد يومين على تقديم التوصيات في ملف رئيس الدولة، خرج نائب رئيس المحكمة العليا السابق المعروف بحدة الطباع، ميشيل حيشين، بهجوم ساحق على الشرطة. السبب: قيامها بنشر توصياتها حول ملف رئيس الدولة. فقد اقر حيشين ان الشرطة لا تملك صلاحية لنشر توصيات، يُفترض بها ان تكون توصيات داخلية، ضمن جهاز تطبيق القانون. وقال لاسعا: لا يوجد اي مبرر لان تنشر الشرطة توصياتها على الملأ، الا اذا كانت تبحث عن النشر حول نفسها (الثلاثاء، القناة العاشرة).

في مقابلة اضافية مع موقع ynetقال قاضي العليا السابق حيشين في سياق ذي صلة: «يُحظر على الشرطة ونيابة الدولة القيام بالتسريب. يجب وقف هذا، يجب القبض مرة على شخص ما وارساله الى البيت حتى يتم اظهار ان ذلك محظور». موقف القاضي رسمي، يتناول مجرد هذا السلوك البوليسي، لكن من شانه تاكيد الشكوك في سياق السؤال حول التعاون المشترك في عملية التسريب الواسعة لتوصيات يفترض انها داخلية، بالتزامن مع كشف تقرير يطال مسؤولين في الجهتين، النيابة (شندر) والشرطة (كثيرون). وايضا: وفقا لما جاء في تقرير على موقع الاخباري الاسرائيلي (14 الجاري) فان nfc «الشرطة، والتي لا تقوم بتقديم توصيات في ملفات تحقيق بل تكتفي بالابلاغ فيما لو تم ايجاد قاعدة للادلة ام لا، ستخرج عن معهودها. فوفقا لطلب المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، ستُرفق الشرطة بملخص التحقيق بلاغا هو بمثابة توصية». والسؤال: لماذا خر